

وقيل ان امكته هدمه او اصلاحه ضمن ولو سقط الطريق فعثر به شخص او تلف
مال فلا ضمان في الاصح ولو طرح في امات وقشر بطريق فيضون على الصحيح
ولو تعاقب سببا هلاكه فعلى الاول بان جرحه ووضع اخر جرحه اعد وانما فعثر به
شخص ووضع بمات على الواضع فان لم يتعد الواضع فالقول بضمن الجرح ولو وضع
جرحا فعثر به رجل فدرجته فعثر به اخر ضمنه المرحح ولو عثر بقاعد وانما
او واقف بطريق وماتا واحد فلا ضمان ان اتسع الطريق والا فلذهب
اهل ارضه قاعد ونادى لا عاشرهما وضمان واقف لا عاثر به **فصل** اصطر ما
بلا قضيه فعلى عاقلة كل نصف دية مخفية وان قصدا فنصفها مغلظة او احدها
فكل حكمه والصحيح ان على كل من عاثر بدين وان ما تامة مركزهما فذلك وفي تركه
كل نصف قيمة ذاته الاخر وصبيان او مجنونان كالمدين وقيل ان اركبهما
الولي تغلق به ضمان ولو اركبهما اجنبي ضمنهما وادابتهما او حاملان واسقطت
فالدية كما سبق وعلى كل اربع كفارات على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف عرى
جنينهما او عبدان فعد او سيفيتان فكذا بنتان والملاحان كركابن ان كانتا لها
فان كافيهما مال اجنبي لزم كلا نصف ضمانه وان كانتا اجنبي لزم كلا نصف قيمتهما
ولو اشرفت سفينة على عرق جاز طرح مناعها ويجب لرجاء نجاة رايك فان طرح
مال غيره بلا اذن ضمنه والا فلا ولو قال الق مناعك وعلى ضمانه او على ضمان
ضمن وان اقتصر على الق فلا على المذهب وانما بضمن ملتمس لمخوف عرق
ولم يخص نفع الا لقا باللقى ولو عاد جرح مجنون فقتل امد ومات به هدير قسطة وعلى
عاقلة الباقي الباقي او غيرهم ولم يقصدوه فخطا او قصده فمعه في الاصح ان غلبت
الاصابة **فصل** دية الخطا وشبهه العمد بلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل والفرح
وقيل يعقل في المراء ان هو ابن عم ويقوم الاقرب فان بقي شيء من بلية ومديل بابوين والقربان
التسوية ثم معقوق عصيته ثم معقوقه ثم عصيته ولا يعقوق الجاني وعقبهما تعمله عاقلة
ومعقوقا معقوق وكل شخص من عصيته كل معقوق يحمل ما كان يجهله ذلك المعقوق ولا يعقل عتيق
في الاظهر فان فقد العاقل ولم يعرف عقل بيت المال عن السلم فان فقد فكله على الجاني
في الاظهر وتوجله على العاقلة دية نفس كل مائة ثلاث سنين في كل سنة ثلاث وذي سنة في اثنتا

تضمن
انما ارضه قاعد ونادى
لا عاشرهما وضمان واقف
لا عاثر به
فصل اصطر ما
بلا قضيه فعلى عاقلة
كل نصف دية مخفية
وان قصدا فنصفها
مغلظة او احدها
فكل حكمه والصحيح
ان على كل من عاثر
بدين وان ما تامة
مركزهما فذلك
وفي تركه كل نصف
قيمة ذاته الاخر
وصبيان او مجنونان
كالمدين وقيل ان
اركبهما الولي تغلق
به ضمان ولو اركبهما
اجنبي ضمنهما وادابتهما
او حاملان واسقطت
فالدية كما سبق
وعلى كل اربع كفارات
على الصحيح وعلى عاقلة
كل نصف عرى جنينهما
او عبدان فعد او سيفيتان
فكذا بنتان والملاحان
كركابن ان كانتا لها
فان كافيهما مال اجنبي
لزم كلا نصف ضمانه
وان كانتا اجنبي لزم
كلا نصف قيمتهما
ولو اشرفت سفينة
على عرق جاز طرح
مناعها ويجب لرجاء
نجاة رايك فان طرح
مال غيره بلا اذن
ضمنه والا فلا ولو
قال الق مناعك وعلى
ضمانه او على ضمان
ضمن وان اقتصر على
الق فلا على المذهب
وانما بضمن ملتمس
لمخوف عرق ولم يخص
نفع الا لقا باللقى
ولو عاد جرح مجنون
فقتل امد ومات به
هدير قسطة وعلى
عاقلة الباقي الباقي
او غيرهم ولم يقصدوه
فخطا او قصده فمعه
في الاصح ان غلبت
الاصابة فصل دية
الخطا وشبهه العمد
بلزم العاقلة وهم
عصيته الا الاصل
والفرح وقيل يعقل
في المراء ان هو ابن
عم ويقوم الاقرب
فان بقي شيء من
بلية ومديل بابوين
والقربان التسوية
ثم معقوق عصيته
ثم معقوقه ثم
عصيته ولا يعقوق
الجاني وعقبهما
تعمله عاقلة
ومعقوقا معقوق
وكل شخص من
عصيته كل معقوق
يحمل ما كان يجهله
ذلك المعقوق ولا
يعقل عتيق في
الاظهر فان فقد
العاقل ولم يعرف
عقل بيت المال
عن السلم فان فقد
فكله على الجاني
في الاظهر وتوجله
على العاقلة دية
نفس كل مائة
ثلاث سنين في كل
سنة ثلاث وذي
سنة في اثنتا

وامارة

وامارة سنتين في الاول ثلاث وقيل تلاقوا وتحمل العاقلة العمد في الاظهر فموجب كل سنة
قدر ثلاث دية وقيل في ثلاث ولو قتل جرحين في ثلاث وقيل است والاطراف في كل سنة
قدر ثلاث دية وقيل كلها في سنة واجل النفس من الزهوق وغيرها من الجناية وميراث
ببعض سنة سنة تطوا لا يعقل فقير ورفيق وصبي ومجنون ومسلم عن كافر
وعكسه ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه في الاظهر وعلى الغني نصف دينار
والمقسط رفع في كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويعتبر ان امر المولى
ومن عسر فيه سقط **فصل** مال جنابية العبد يتعلق برقيقته وسببه يبعده
لها والى فداؤه كالمهون بالاقل من قيمته وارثها وفي القديم بار شيئا
ولا يتعلق بدمه مع رقيقته في الاظهر ولو فداه ثم جنى سلبه للبيع او فداه ولو جنى ثانيا
قبل الفداء باعده فيهما او فداه بالاقل من قيمته والارثيين وفي القديم بالاشرين ولو اعتقه
او بعه وصحناهما او قتله فداه بالاقل وقيل القولان ولو هرب اوصاف برقي سبيده
الا اذا طلب هدمه ولو اخطانا القنا فلا ضمان له الرجوع ونسليمه غير ذي مال ولا
بالاقل وقيل القولان وجنابية الكواجر في الاظهر **فصل** في الجنين عزة ان انفصل
ميتا جنينا منه في حيا نفا بعد موته ولو كان انظر بلا انفصال في الاصح والا او حيا
وقبي زمانا بلا الرق حيات في الضمان وان مات حين خرج او دام المم ومات فدية
نفس ولو الفت جنينين فغرتان او اربعا فغرة وكذا لحم وقال القوبل
فيه صورة حقبة قبل وفلان لو بقي لتصور وهو عبد او امة ميمز سليم من عيب
مبيع والاصح قبول كبير ليرجع به ثم ويشترط بلوغها نصف عشر الدية فان فقدت
فحسبة ابعة وقيل لا يشترط للفقد قيمتها وهي لورثة الجنين وعلى عاقلة الجاني
وقيل ان تمرد فعليه والجنين اليهودي والنصراني قيل كسلم وقيل هدم والاصح
غرة كثلث غرة مسلم والرفيق عشر قيمة امه يوم الجناية وقيل الاجهاض لسببها
فان كانت مقطوعة والجنين سليم قومه سليمة في الاصح وتجاه العاقلة في الاظهر
فصل يجب بالقتل كفارة وان كان القاتل طبييا او مجنونيا وعبد او ذميا وعامدا
ومخطيا او متسببا يقتل مسلم ولو بدد حرب وذي ومجنين وعبد نفسه ونفسه
وفي نفسه وجه لا امارة وهي حريمين وباع وصايل ومقص منه وعلى كل من الشركا

ان الكفار وشركائهم